Issue 6378 Monday 17/6/2019
الزمان – السنة الثانية والعشرون العدد 6378 الاثنين 14 من شوال 1440 هـ 17 من حزيران (يونيو) 2019م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/22. UK

وزارة النفط وإستيراد الغاز الإيراني

سامي الزبيدي
بولندا

استضافت لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب مؤخراً وزير النفط لمناقشة مدى تأثر العراق بالعقوبات الأمريكية المفروضة على إيران وخصوصا ما يتعلق بإمدادات الغاز الإيراني الذي يغذي محطات الكهرباء الغازية وأخبر وزير النفط اللجنة وكما صرح بذلك رئيسها النائب هيبت الحلبوسي (ان انقطاع الغاز الإيراني لن يؤثر على إمدادات محطات الكهرباء بالغاز) فماذا يعني قول وزير النفط هذا ؟

هذا يعني ان بإمكان وزارة النفط تعويض الغاز الإيراني بالغاز العراقي لإمداد محطات الكهرباء الغازية فإذا كان انقطاع الغاز الإيراني لن يؤثر على إمداد محطات الكهرباء بالغاز فماذا نستورد الغاز الإيراني بما بمبالغ كبيرة جداً تصل الى أكثر من المليار دولار سنوياً ؟ ولماذا لم تبادر وزارة النفط منذ سنوات لإنشاء مشاريع لعزل الغاز المصاحب للنفط والاستفادة منه لتزويد محطات الكهرباء الغازية وغيرها من الاستخدامات الأخرى بدلا من استيراد الغاز من إيران بمبالغ كبيرة جدا تكلف الخزينة العراقية أموالاً طائلة العراق أحوج إليها في مشاريع البناء والأعمار والخدمات ولتطوير صناعة النفط والغاز ؟ وكان الأجدر بالعراق بدلا من مد أنبوب لاستيراد الغاز الإيراني من إيران عبر ديالى والى بغداد بكلفة ثلاثة مليارات دولار ناهيك عن ثمن الغاز المستورد عبر هذا الأنبوب صرف هذا المبلغ الكبير على مشاريع عزل الغاز العراقي ولماذا لم توافق حكومة المالكي آنذاك على مقترح إحدى الشركات اليابانية لعزل الغاز من حقول النفط الجنوبية مقابل مليار دولار وتنشئ أنبوب غاز بثلاثة مليارات دولار ونستورد الغاز الإيراني بهذا الأنبوب بمليار دولار سنوياً ؟

انبوب غاز

لا ادري كيف يخطط ساسة العراق الذين ابتلى العراق وشعبه بهم فهم ينشئون مشاريع تستنزف أموال العراق كمد أنبوب للغاز مئات الكيلومترات ويستنزف أموالا كبيرة من العراق ويلحق أضراراً باقتصاد البلد وبصناعة الغاز فيه وينعش اقتصاد دول الجوار ولا يعملون على تطوير صناعة الغاز وعزله بمبالغ اقل بكثير من مد أنبوب الغاز الإيراني ويستفاد منه العراق سنين طويلة دون ان يستورد الغاز الإيراني بمبالغ كبيرة ولسنين طويلة ؟ وإذا كانت الحكومات السابقة غارقة بالفساد وسرقة أموال الشعب ونهب ثرواته وهدرا موالة والإضرار بمصالح العراق واقتصاده على حساب إنعاش اقتصد دول الجوار فلماذا لا تبادر الحكومة الحالية بمشاريع عزل الغاز والاستفادة من الغاز العراقي لتغذية محطات الكهرباء وغيرها من الاستخدامات بدلاً من استيراد الغاز من إيران بمبالغ كبيرة جداً؟ ولماذا لا تستثمر وزارة النفط الغاز العراقي المصاحب للنفط الذي يحرق للأسف بمشاريع لعزل و تطور وتعزيز صناعة الغاز حتى نصدر الغاز الى دول العالم بدلا من استيراده بمبالغ كبيرة ليكون مصدر إضافي للعملة لإيرادات البلد من الصعبة نعزز به اقتصادنا و لا يقل عن النفط في عوائده وإيراداته المالية الكبيرة لو تم استثماره بشكل صحيح والعراق يمتلك سادس اكبر احتياط للغاز في العالم لكن للأسف فان أغلب الغاز يحرق ولا يستفاد منه ؟ ولماذا لم تبادر وزارة النفط بإنشاء مصافي للنفط في عدد من المحافظات خصوصا النفطية لسد الحاجة المحلية من المشتقات النفطية بدلا من استيراد هذه المشتقات من دول الجوار بمبالغ كبيرة جدا والعراق كان يصدر المشتقات النفطية لعديد ن الدول قبل الاحتلال ؟

لماذا هذا الاستنزاف لأموال العراق وثرواته والى متى يستمر ؟ والى متى نبقى نستورد ولا نطور ولا نستغل ما انعم الله به على هذا الوطن والشعب من ثروات كبيرة ومتنوعة ؟

لقد رضي الشعب مرغماً ان تستورد الحكومات المتعاقبة كل المنتجات الزراعية بما فيها الطماطة والرقي والبطيخ والفجل وباقي الخضروات وكل الفواكه وكل المواد الغذائية من دول الجوار بعد ان دمر الفاشلون والفاسدون الزراعة في البلد ورضي ان نستورد كل المستلزمات الصناعية البسيطة والكبيرة من دول الجوار بعد ان عطلت حكومات ما بعد الاحتلال كل المصانع وأغلقتها وأهملتها ودمرتها لكي تعزز اقتصاد دول الجوار على حساب اقتصادنا وصناعتنا لكن ان نستورد غاز وبنزين وكاز ونفط وزيوت وشحوم من دول الجوار ونحن نملك النفط والغاز ونملك الخبرات الوطنية الكفوءة والمجربة في الصناعات النفطية ونملك الأموال الكبيرة التي لو استثمرت في مجال المشاريع النفطية لأصبحت صناعة النفط في العراق في طليعة دول العالم النفطية.

جداول تراخيص

لكن ساسة البلد وقادته سلموا كل نفط العراق ولعشرات السنين القادمة للشركات الاحتكارية بموجب ما سمي بجداول التراخيص سيئة الصيت لان هؤلاء الساسة لا يملكون زمام أمورهم ولا يعرفون معنى إدارة الدولة ومؤسساتها ولا يملك أغلبهم الخبرة والاختصاص ولا المؤهل الأكاديمي لإدارة وزارات الدولة ومؤسساتها والاهم فهم لا يملكون الحد لأدنى من الوطنية وحب الوطن وحب الشعب والعمل على خدمته وكان هم اغلبهم خدمة أنفسهم وأحزابهم وسرقة أموال الدولة والشعب وإشاعة الفساد والفوضى وجني الأموال ولو كان على حساب تجويع الشعب إفقاره وظلمه وسرقة أمواله ونهب ثرواته وحرمانه من ابسط الخدمات ومن ابسط حقوقه ولو كان ذلك أيضاً على حساب التفريط بسيادة الوطن والتفريط بأراضيه ومياهه الإقليمية وثرواته .

> لماذا هذا الاستنزاف لأموال العراق وثرواته والى متى يستمر ؟ وإلى متى نبقى نستورد ولا نطوّر ولا نستغل ما أنعم الله به على هذا الوطن والشعب من ثروات كبيرة ومتنوعة ؟

لا للعقوبات على سورية

عمر زين
بيروت

تحية الحق والعروبة..

قَبْل ستة اشهر مَضتْ، كانت تلوح في الافق بشائرُ صمود الدولة والشعب في سوريا، ومن هذه البشائر، إعلان ترامب عَزْمَهُ الانسحاب من الميدان السوري، ثمّ تبعَتْهُ استقالة وزير الدفاع (المسعور) وارتفاع اصوات في البنتاغن، تعترض بشدة على القرار الرئاسي، ثم برزَ الكاوبوي (جون بولتون) كداعية للحرب العقائدية ضد العرب والمسلمين، ثم تتابعت قرارات نقل السفارة الاميركية الى القدس باعتبارها عاصمة اسرائيل كدولة يهودية، ثم اهداء هضبة الجولانً لنتنياهوً، كلُّ هذه الاحداث تُشير الى تدخلات اللوبي الصهيوني في قرارات البيت الابيض، وفي عدول اميركا عن انسحابها من سوريا قبل حصولها على ما يُرضيها من المطالب غير المشروعة!!

لقد استطاعت الدولة في سوريا، بتضحيات الجيش العربي السوري اولاً، وبتحالفها مع روسيا، ثم بطلبها رسمياً الدعم الايراني، استطاعتْ ان تصمدَ خلال سنوات المؤامرة، وهي اليوم في موقع القوة القادرة على حسم ما تبقى من المعارك الحدودية، وتبسط سيادتها الشرعية على امتداد التراب الوطني السوري. قطة الساخنة الوحيدة التي تتطلب الحيطة والحذر، كما تتطلب التنسيق والتفاهم مع الحكومة الشرعية في العراق، هي موقع "التّنف" الذي تحتلُّهُ القوات الاميركية للحيولة دون استقرار الاوضاع في سوريا، وهناك عدة مؤشرات تدلُّ على ان معركة "التّنف" قد وضعتْ على جدول الاوامر الميدانية للقوات المسلحة السورية والقوات الرديفة لها.

سلاح الجو

ستكون معركةً داميةً، يشارك فيها سلاح الجو الاسرائيلي دون ادنى شكّ، لكن موازين القوى على الارض، هي لصالح سوريا وحلفائها.

ولنقف بوجه الحصار لسوريا والعقوبات المفروضة عليها نرى انه لا بد من القيام بما يلي:

اولاً: اعلان يوم للتضامن مع الشعب السوري والمطالبة بفك الحصار تحت شعار:

"ارفعوا ايديكم عن سوريا قلب العروبة النابض"

ثانياً: حملة دولية مع المنظمات الاقليمية والدولية والوكالات المتخصصة تقوم بها المنظمات والاتحادات والهيئات والاحزاب العربية تخدم فك الحصار ورفع العقوبات.

ثالثاً: عقد مؤتمر صحفي عالمي لفضح المخطط ضد سوريا منذ بدايته حتى الان والاطراف المستفيدة، يشارك فيه عدد من الرموز العربية والدولية.

رابعاً: اعداد بيان او رسالة مضمونها المطالبة بعودة سوريا لمقعدها في جامعة الدول العربية وعودة النازحين السوريين الى بلادهم دون عوائق، يوقع عليه رموز عربية وشخصيات بارزة ويرفق بذلك ملايين التوقيعات من ابناء الشعب العربي عبر حملة مسبقة على اجهزة التواصل الاجتماعي تسلم الى امين عام الجامعة العربية، وتعلن في مؤتمرات شعبية في كل البلدان العربية.

خامساً: الدعوة لانشاء صندوق دعم الاعمار في سوريا وبدء حملة شعبية لارسال مواد الدعم بمظاهر تأييد شعبية مما يعكس استنهاضاً قومياً لا بد ان ينتج عنه دعمٌ دوليٌ وشعبيٌ ورسمي.

سادساً: القيام بزيارات شعبية لكل سفارات الدول التي تقف الى جانب سوريا تعبيراً عن الشكر والامتنان لموقفها ودعمها لسوريا، مع تسليم رسائل لرؤساء هذه الدول وبرلماناتها وحكوماتها.

سابعاً: استضافة رموز وطنية سورية في تجمعات شعبية تعقد بالخصوص من اجل المطالبة بفك الحصار ورفع العقوبات عنها.

ثامناً: اوسع الاتصالات مع البرلمانات العربية والاسلامية لدعم سوريا فعلياً في نضالها ضد الحصار والعقوبات.

بالنتيجة

ان اقتراحاتكم بالخصوص تصب في نجاح رفع الحصار والعقوبات ولا بد ان يخرج اللقاء بالاجراءات العملية الواجب اتباعها للوصول الى الهدف.

ملاحظة: الكلمة التي القيت في فندق كومودور في بيروت يوم 1/6/2019 لاطلاق حملة عربية عالمية لالغاء العقوبات ورفع الحصار الجائر على الشعب السوري .

□ الأمين العام السابق لاتحاد المحامين العرب

التسامح في مواجهة التطرّف

علي احمد عبد مرزوك الجنابي
بغداد

تُعد قضية التطرف من القضايا الأمنية المعقدة التي تحتاج إلى اهتمام متعدد الأبعاد من دوائر صنع القرار في العراق، وما هو مقدم في هذا المقال هو محاولة للفت الانتباه إلى بعض الابعاد التي من المهم وضعها في الاعتبار عند صياغة سياسات أمنية مجتمعية لمكافحة التطرف"

تفجرت في العقود الاخيرة من التاريخ، موجة عارمة من التطرف في العديد من جهات العالم، وقد اصابت هذه الموجة المجتمع العراقي، حيث استعملت الايادي الطامعة بخيرات العراق كل أسلحة التطرف التي عملت على تمزيق النسيج الاجتماعي وزرع التفرقة بين صفوف ابناءه، وهذه الموجة عملت بصورة بشعة في تحطيم الهوية الوطنية العراقية. في هذا السياق جاءت فكرة الكتابة بموضوع التسامح في مواجهة التطرف، والسؤال هنا كيف نتناول موضوع التطرف؟، وما الجديد الذي يمكن اضافته إلى عشرات البحوث واوراق السياسات والمقالات التي نشرت في الاعوام الاخيرة عن المضوع، وإلى سيل الاقتراحات والتوصيات التي خرجت من مختلف الندوات والمؤتمرات التي عقدت بهذا الشأن. ومن مراجعة هذا التراث المسلمات المتعلقة بمفهوم (التسامح)، والتي تحتاج إلى اعادة نظر، اذ جاءت حلقتنا عن التسامح في مواجهة التطرف، لاتصالها العميق بموضوع الهوية الوطنية، وللحاجة الماسة الى التسامح والاعتراف بوجود الآخر المختلف بداخل الجماعة وبخارجها.

ماذا نعني بالتطرف؟

يرى الدكتور علي ليلة ان التطرف هو الخروج عن القواعد الفكرية والقيم والمعايير والاساليب السلوكية الشائعة في المجتمع، حيث يعبر المتطرف عن نفسه من خلال العزلة او السلبية او الانسحاب في مرحلته الأولى، وحينما تتعمق هذه الحالة، فإن المتطرف ينتقل الى المرحلة الثانية، حيث ممارسة العنف استنادا الى مخزون التوترات التي تراكمت في المرحلة الاولى، فشكلت الطاقة الدافعية لسلوكياته، وقد يكون التطرف والعنف فردياً او جماعياً، وقد يسلم الاول إلى الثاني، وهو التطرف والعنف الذي يستهدف محاولة فرض الرأي بالقوة ... ولما كان الفرد المتطرف او الجماعة المتطرفة قلة في مواجهة الاغلبية، فإن الفرد او الجماعة المتطرفة تنتقل الى الارهاب باعتباره مجموعة من الافعال العنيفة والخاطفة، في محاولة لفرض حالة من الخوف والقلق والتوتر الدائم عند الطرف الآخر. وللتطرف انماط مختلفة، منها (التطرف المظهري، والتطرف الفكري، والتطرف الديني)، حيث نجد بعض الافراد يميلون الى الظهور بمظاهر معينة قد لا توافق عليها جماعة الاغلبية او المجتمع، ومثاله ارتداء بعض الافراد المتطرفين دينيا للثوب القصير واطالة اللحية، في حين يمثل التطرف الفكري نمطاً ثانياً من انماط التطرف، حيث نجد بعض جماعات الشباب الذين لهم بعض الآراء السياسية التي يتطرفون بها بحيث يخرجوا بسببها من المجرى الرئيسي للمجتمع، لان افكارهم المتطرفة تختلف عن الافكار التي تتدفق في المجرى الرئيسي للمجتمع، ويعد التطرف الديني هو النمط الغالب الآن، حيث تتجه بعض الجماعات الدينية الى الاقتناع ببعض الافكار والمضامين الدينية التي تجاوزها العصر، ويظهر التطرف الديني ايضاً بسبب التأويل الخاطئ لبعض المبادئ والافكار الدينية، والتمسك بالإدراك الحر في المطلق لهذه الافكار والمبادئ، ومن المؤكد ان التطرف الديني يشكل المدخل الى الارهاب الذي يعاني منه العالم في الوقت الحاضر، ومن الممكن ان تجتمع كل انماط التطرف هذه في جماعة واحدة متطرفة. إنّ انتشار افكار التطرف وممارسات العنف لا يمكن اعتبارها مسألة مرضية (باثولوجية) فحسب؛ بل هي في المقاوم الأول مسألة تتعلق بأنماط التفاعلات الاجتماعية في المجتمع وفي العلاقة بين مكوناته، فمن المؤكد أنّ سلوك الأفراد كذوات مستقلة يختلف عندما ينخرطون في موقف جماعي صراعي. في المقابل لايزال الحديث عن التسامح وقبول الآخر مبتعث ارتياب لدى الكثير من النخب الفكرية والثقافية والسياسية العراقية، وتعود اسباب ذلك الى الاستقطابات السياسية الحادة وابعادها غير الوطنية و المهددة للهوية الوطنية ومبدأ المواطنة، واسقاطاتها الحالية على الواقع، اضافة الى ان جزءا منه يتعلق بالفهم القاصر والمحدود لمعنى التسامح ومبتغاه ومبناه. اما التطرف الديني وحالة تلويث الدين بالسلطة: فإنّ العراق ليس امام تحدي بين الدين والدولة، بل ان يظل الدين صوناً له، وهو الضامن لثقة المجتمع ووحدته وتضامنه، فلا يستخدم الدين في الصراع السياسي الذي اصبح شراً على الهوية الوطنية، وصيره عاملاً من عوامل الانقسام في المجتمع والدولة، فنحن محتاجون "حياة ووجوداً" الى التسامح اليوم قبل الغد، فالحزبية الدينية عاملاً من عوامل التعطيل والتشدد والاصطفاف والحؤول دون سواد التساهل والتفاهم والتفهم والنزع المسالم والتعددي، لكن من الذي يقرع الجرس؟ زيادة على ذلك ضعف الثقافة العامة والفردية ازاء قيم التسامح التي لا تزال متدنية، بل غائبة في كثير من الاحيان، وينظر اليها بازدراء او استخفاف احياناً، بوصفها عامل ضعف وليس قوة، الامر الذي ادى الى تشبث الكثير من الجماعات بالتعصب والتطرف بجميع اوجهه الدينية والطائفية والاثنية والعشائرية، ازاء الاخر، سواء مسلماً (سنياً، شيعياً) او غير مسلم (مسيحي، او الصابئي، او الايزيدي.. او سواهم)، او غير العربي مثل (الكردي، او التركماني، او الاشوري... او غيرهم).

ما السبيل لمواجهة التطرف؟

ان السبيل لبناء وترسيخ ثقافة التسامح في ظل ما آلت اليه اوضاعنا من عنف وصراع هويات ثقافية حاولت ان تثبت نفسها بفوضوية وبشاعة، واستفحال الارهاب في ظل هذه الفوضى (بل استغلها) لتحقيق المطامع الخارجية، ولاسيما بانتشار التعصب والتطرف، تطرح هذه الحلقة مجموعة من المعالجات هي:

1- ضرورة العمل على بناء استراتيجية وطنية لمكافحة التطرف تحدد بالضبط ما الذي تتم مكافحته تحديداً، حيث يكتسب السؤال هل يتم مكافحة الافكار المتطرفة؟، أم جماعات متطرفة؟، ام سلوك متطرف؟، أهمية كبيرة خلال هذه المرحلة لاسيما بعد دحر الارهاب الداعشي من البلد.

2- تشجيع مراكز الابحاث على تنفيذ دراسات ميدانية تقوم على مقابلات مع متطرفين جدد او متطرفين سابقين تبنوا الفكر المتطرف ومارسوا الارهاب، كذلك من الضروري ان تعمل المؤسسات الاسلامية العراقية كـ (المراجع الدينية في النجف الاشرف)، و(المجمع الفقهي العراقي في بغداد)، الى جانب دواوين الاوقاف، فيما يتصل بالمعاني الايديولوجية، على نشر قيم التسامح والاعتدال وقبول الآخر، ونبذ العنف والتطرف سواء على المستوى الديني او الايديولوجي، حيث تؤدي كل هذه السياسات والاجراءات الى بقاء المجتمع في اطار منطقة الاعتدال والتسامح على ساحة الوطن.

3- ضرورة تحديد العوامل المحفزة للتطرف، لما لها من اهمية قد تساعد في تطوير سياسات اكثر فاعلية لمكافحة التطرف، وما قد ينتج عنه من اعمال ارهابية، لاسيما وان تحليل بعض حالات المتطرفين الذين مارسوا فعلاً ارهابياً ، والذين ادينوا من قبل القضاء العراقي يفيد لجمع المعلومات الضرورية التي تعمل على انجاح السياسة الامنية في العراق.

4- العمل على توحيد الخطاب السياسي: حيث يفتقد خطاب النخب السياسية للطابع الجذاب الذي يمكنه حشد المواطنين خاصة الشباب منهم حول الفكر المعتدل، وعدم الانجذاب نحو الخطاب المتطرف الذي بات يعمل بعقل وقلب شبابي ويتفهم جيداً حماسهم للانخراط في اية تجارب تخرجهم من حالة الملل وطول فترة الانتظار التي يعيشونها لبدء حياة كريمة.

5- العمل على تجديد الخطاب السياسي: لانعدام جاذبية الخطاب الرسمي، وذلك لسببين: انه خطاب تقليدي لا يساير الحياة اليومية المعاشة ولا يراعي التنوع الموجود في قطاعات المجتمع، هذا فضلاً عن انه خطاب عام لا يستهدف المتطرفين او المتعاملين معهم او الكتلة السائلة من الشباب.

6- تقديم خطابات دينية تحرر الانسان، وان يستلهم المواطن العراقي من الدين قيم الحرية والتسامح والتغير، وهذه الخطابات تعمل على وضوح النظرة المتفائلة للمستقبل، والتطلع العميق نحو الاستمتاع بالحياة، والاحتفال بالتعددية الانسانية، بغية بناء (التدين التقدمي) بين صفوف المجتمع، والذي غايته تدين المواطن الذي يريد العدالة واحترام الحقوق، ويتحمل المسئولية تجاه المجتمع، ويسعى الى تحقيق النقاء في العلاقات الانسانية، لا ينظر للدين على انه ساحة حرب بل ساحة تلاق بين المختلفين في المعتقد، ولا ينظر للدين على أنه (اداة) في مجتمع تقليدي منافق لتحقيق مكاسب شخصية، لكنه تدين منفتح، يرى في كل المعتقدات قيماً جميلة يمكن تعلمها، وفي كل المذاهب ومضات مشعة يمكن التقاطها.

7- من الضروري تأسيس ميثاق شرف اخلاقي ومهني يتشكل من مجموعة من القيم المركزية التي ينبغي ان تراعيها مختلف النظم الاجتماعية في المجتمع وتلتزم بها، تعمل من خلالها على نشر روح الاعتدال وتوضيح فقر وبؤس المواقف المتطرفة، كما تؤكد هذه القيم المركزية على قبول الآخر المختلف، وكذلك قبول الحوار البناء، ورفض التعصب والتصلب في المواقف، وهذه القيم المركزية ينبغي ان تشكل موجهات لاداء مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة وتشكل نواة لثقافة وطنية اخلاقية تؤكد على التماسك والاعتدال الاجتماعي.

8- وضع مناهج تربوية وتعليمية تقوم على المساواة وعدم التمييز، كون التعليم والتربية من انجح الوسائل لمنع اللا تسامح، ولعل الخطوة الاولى على هذا الطريق هي تعليم الناس حقوقهم وحرياتهم التي يتشاركون فيها وتاكيد عزمهم على حمايتها.

9- توفير بيئة اعلامية تتيح حرية التعبير ونشر قيم التسامح والتعايش وعدم التمييز، فالاعلام سلاح ذو حدين، فهو يمكن ان يكون عاملاً مساعداً على نشر قيم التسامح ومبادئه او ان يروج لضدها، بما يغذي عوامل الكراهية والاحقاد وتبرير العنف والارهاب.

10 خلق بيئة مجتمعية من خلال منظمات مستقلة للمجتمع المدني تساهم في تعزيز التعايش والمشترك الانساني وتقوم برصد ورقابة الممارسات غير المتسامحة حكوميا ومجتمعيا، وتكون شريكا برسم السياسات العامة في الدولة.

11- الاعتراف بحقوق الغير ومعاناة الفئات المستضعفة، وهذا يعني انصاف الافراد والجماعات التي تعرضت حقوقها للانتهاك، وذلك بعيداً من الاعتبارات المصلحية والنفعية السياسية والشخصية.

بالنهاية، اعتقد ان اي سياسة او استراتيجية ناجحة لمكافحة افكار التطرف وممارسة العنف، لزرع ورود التسامح، ينبغي ان تتبنى على فهم دقيق للأسباب التي تدفع الافراد والجماعات الى انتهاج هذا الطريق، وطالما ان السلطات الحاكمة في اي دولة لا تدرك هذه الاسباب بدقة او تخطئ في تقدير اولوياتها فان السياسات التي تضعها لمكافحة التطرف والارهاب لن تؤت ثمارها بالضرورة.

الشعبوية .. إنتقام من الديمقراطية أم اختبار لها ؟

خالد شوكات
تونس

أظهرت استطلاعات الرأي الاخيرة في تونس تقدّم ثلاثة نماذج مختلفة ل"الشعبوية" على الأحزاب والتيارات السياسية العادية، سواء تلك التي تحمّلت مسؤولية الحكم أو حتى تلك التي شغلت مقاعد المعارضة طيلة السنوات الماضية، وهو أمر أثار تساؤلات المتابعين وحيرة المهتميّن، كما جعلت المخاوف تستبد بعقول الديمقراطيين وقلوبهم، فزعا على هذه التجربة الناشئة التي يمكن ان يقصف عودها في كل وقت وحين. علينا قبل الخوض في محاولة إيجاد تفسيرات مقنعة لما اسماه البعض ب"الزلزال"، أي تقدّم الاتجاهات الشعبوية على غيرها في مزاج من جرى استقصاء آرائهم، أن نبدأ بتعريف ظاهرة "الشعبوية" التي قد تأخذ شكلا متطرّفا يعد بالموت أعداء الوطن والشعب والأمة، او قد تأخذ كذلك شكلا اجتماعيا أو قانونيا يعبّر عن حاجة لدى شرائح شعبية محددة، متضرّرة من مشاكل بعينها وتبحث عن حلول عاجلة لها. اقترنت "الشعبوية" غالبا باستفحال الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، وتراجع المستوى المعيشي والقدرة الشرائية لغالبية المواطنين، ويمكن تلخيص خطابها كما يلي:" تقديم حلول سهلة ومباشرة لأزمة معقّدة ومركبة"، وبعبارة أخرى فان الخطاب الشعبوي هو "خطاب بيع الوهم للجماهير". ولكننا عندما نتأمل في القوى الشعبوية الصاعدة في تونس علينا التوقف عند ثلاث حاجات أساسية أو قضايا رئيسية تعبّر الى حدّ كبير عن الضمير الجمعي للتونسيين، وهي كما يلي: افتقاد التونسيين لسلطة الدولة في مقابل الفوضى التي سرت جرّاء فهم خاطئ للحرّية، وهي الوضعية التي تفسّر صعود تيار شعبوي يدعو – ولو بشكل مضمر– إلى العودة الى شكل من أشكال النظام السابق،وهذا التيار يردّ التراجع الذي حصل في جلّ مرافق الدولة الى ظهور الإسلاميين في المشهد العام بعد الثورة، محمّلا اياهم المسؤولية الاولى في ما حدث ومصوّرا الحل في إقصاء هؤلاء من جديد، وهذا الخطاب يشبه الخطاب الشعبوي اليميني المتطرف في الغرب الذي يصوّر كل البلاء في الأجانب وكل الحلُّ في طردهم. ضجر التونسيين من الفساد الذي استشرى في مفاصل المجتمع والدولة، ومن هنا رغبتهم في التصويت لمن رأوْا فيه الصدى لسيف الدستور والقانون الذي يمكن ان يسلّط على رقاب الفاسدين ويحرر مؤسسات الحكم من خرابهم، فإذا ما تصدّى صوت هذا القانون للثروات الطبيعية وأوحى بتأميمها، فإنه سيدغدغ حتياً مشاعر المحرومين ممن صدّقوا ان هذه الثروات منهوبةٌ فعلا، وان النعيم ينتظرهم بعد تطهير الحقول والمناجم وإعادتها الى أصحابها الحقيقيين. لقد وفّرت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية المستفحلة، والتراجع الدراماتيكي الذي شهدته القدرة الشرائية، جراء غلاء الأسعار وانهيار الدينار اساسا، بيئة ملائمة لبروز خطاب شعبوي يزعم الانحياز ل"الزواولة" والعطف على الفقراء، فإذا ما قرن الخطاب بأنشطة خيرية لصالح الفئات المهمشة والمحرومة، اضحى هذا الخطاب المخلّص مؤثرا جداً، ولا مجال هنا للتساؤل او التفكير لدى اصحاب البطون الخاوية، وما اذا كان من صلاحيات رئيس الجمهورية القضاء على الفقر المنتشر او تطبيق خطط تنفيذية لمعالجة الظواهر الاجتماعية البائسة. خلاصة القول في هذا المجال، ان الظاهرة الشعبوية الصاعدة في بلادنا، هي نتاج طبيعي لاستفحال ثلاثة ملفّات حارقة: شعور المواطنين بضعف الدولة، واحتجاجهم على الفساد المستشري في مفاصلها، وتراجع الالتزام الاجتماعي لها واتساع رقعة الفقر والحرمان معها. فهل يشكّل بروز القوى الشعبوية خطرا على ديمقراطيتنا الناشئة يا ترى؟ أم إنه سيشكّل اختباراً حقيقيا لها سيساهم في نقدها لذاتها ومراجعة اخطائها وتقويم اعوجاجاتها بما يفتح لها افاقا جديد واعدة ويساهم في تجديد دمائها من خلال اعادة بناء الطبقة السياسية التي هيمنت عليها الرداءة وتحكّمت في عقلها سياسي محدّدات فاسدة من قبيل الغنيمة والقبيلة والتعصّب الايديولوجي. لقد لعبت الشعبوية في التاريخ الإنساني أدوارا مختلفة، خصوصا في تاريخ الديمقراطيات، فقد كانت احيانا نذير شؤم وعامل إنهاء للانظمة الديمقراطية الهشّة، على غرار ما شكلته الحركات النازية والفاشية قبيل الحرب العالمية الثانية، غير انها شكلت في حالات اخرى منبّهات للقوى الديمقراطية لتدارك أمرها والانتباه لخطورة سياساتها المتبعة وضرورة تنظيف شرايينها واوردتها. إنّ سير التونسيين إلى ما يمكن تسميته ب"التصويت الانتقامي" قد يقود البلاد بعد الانتخابات القادمة الى تسليم الدولة ومؤسسات الحكم إلى مغامرين لا تجربة لهم او برامج واضحة، ودون موارد بشرية مدربة وكفوءة، فهذه التيارات عادة ما تكون موغلة في الفردانية، مرتكزة في عملها على قائد فرد لا يملك غير الشعارات الجوفاء التي يرددها ولا يوجد في محيطه ثقات يمكن الاعتماد عليهم لاحقا لعقلنة المسارات، ولعل السيناريو الأكثر سوداوية كما بدا من خلال النتائج المعلنة لعمليات سبر الاراء الاخيرة، ان تهيمن هذه التيارات الشعبوية المتناقضة على مؤسسات الحكم دون ان يكون التوافق بينها ممكنا لتشكيل سلطة تشريعية او تنفيذية فاعلة ومستقرة، وحينها ستجد البلاد نفسها في وضعية "عبثية" بامتياز تجهز على ما تبقى من الدولة وتجعل التضحية بالديمقراطية أهون الشرّين، وضرورة يمليها الأمن القومي قبل ان تكون خياراً. تدعو عبير موسي الى إعلان الحرب على الإسلاميين ويدعو نبيل القروي إلى إعلان الحرب على الطبقة السياسية برمتها اما قيس سعيد يستعد لإعلان الحرب على القوى الغربية.. ويبدو ان الأزمات عادة ما تشكل مناخا خصباً لإعلان الحروب غير القابلة للتنفيذ، ولعل اخطر ما في الموضوع ان تكون الحرب الوحيدة الممكنة التي يمكن ان يجرّ اليها هؤلاء البلاد هي "الحرب على الديمقراطية".

□ كاتب تونسي وزير سابق